الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الثالث | 2023

دولة الإمارات: شراكات عالمية

الإمارات تواصل توسيع علاقاتها الاقتصادية العالمية

تواصل دولة الإمارات توسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم، وذلك ضمن مسيرتها نحو المزيد من الانفتاح على العالم، وجهودها لبناء اقتصاد متين يوفر الفرص ويتحضّر لمواجهة التحديات المستقبلية.

وتعتمد دولة الإمارات سياسات تجارية مرنة تشمل توقيع اتفاقيات اقتصادية استراتيجية مع العديد من دول العالم، وتعزيز شراكاتها الدولية مع الأسواق الاستراتيجية للمساهمة في ترسيخ مكانتها كبوابة رئيسية للتجارة والاستثمار.

وشاركت الدولة في قمة "مبادرة الحزام والطريق" التي عقدت مؤخراً في هونغ كونغ، حيث استعرض معالي عبدالله بن طوق، وزير الاقتصاد عدداً من السياسات الاقتصادية التي تبنتها دولة الإمارات لتمكين وتنافسية البيئة التجارية ونموها إلى آفاق جديدة ومنها، توفير الحوافز والممكنات الداعمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والتوسع في الأسواق الإماراتية، وتعديل قانون الشركات التجارية والذي سمح بالتملك الأجنبي بنسبة **100%**، وتحديث أنظمة الإقامة في الدولة بما يدعم استقطاب أصحاب الأعمال والكفاءات والمواهب، وإقامة المؤتمر السنوي لمنصة الاستثمار العالمية "إنفستوبيا"

كما شاركت الدولة في قمة الأعمال والاستثمار لرابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان"، بهدف استكشاف فرص جديدة لتوطيد الشراكة التجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات ودول الرابطة التي تعد من بين أسرع مناطق العالم نمواً.

إلى جانب ذلك، التقى معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، معالي أيواتا كازوتشيكا، وزير الدولة الياباني الجديد للاقتصاد والتجارة والصناعة في أبوظبي خلال محادثات لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

وشاركت وزارة الاقتصاد في المؤتمر الترويجي لمقاطعة هاينان الصينية الذي عقد في إمارة دبي، وشهد توقيع **4** اتفاقيات تستهدف توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في الإمارات والصين.

بن طوق: الناتج المحلي الإجمالي للدولة ينمو بنسبة 3.8% خلال الربع الأول لعام 2023.. والاقتصاد الوطني يسير بخطوات ثابتة نحو تحقيق مستهدفات رؤية «نحن الإمارات 2031»

قال معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد: «إن التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات بالأسعار الثابتة للربع الأول من العام 2023 والصادرة عن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، تؤكد متانة الأداء الاقتصادي للدولة، وتحقيقه نسب نمو إيجابية في معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية الحيوية للاقتصاد الإماراتي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول للعام 2023 ما قيمته 418 مليار و312 مليون درهم بنسبة نمو 3.8% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2022 وبزيادة تجاوزت 15 مليار درهم، فيما حقق الناتج المحلي غير النفطي 311 مليار و969 مليون درهم بنسبة زيادة تجاوزت 13.5 مليار درهم وبنمو 4.5% عما كان عليه في الربع الأول من العام 2022 وهو ينسجم مع سياسة دولة الإمارات في تعزيز نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وترسيخ الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار، وتعزيز الصناعات الوطنية غير النفطية».

وأضاف معاليه: «تبنت دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، «حفظه الله»، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، «رعاه الله»، بناء نموذج اقتصادي مبتكر يخدم رؤيتها المستقبلية، من خلال انتهاج سياسات اقتصادية مرنة تعتمد على السرعة والدقة في الاستجابة للمتغيرات العالمية، وتبنيها لاستراتيجيات اقتصادية مُحفزة، وخطط اقتصادية استشرافية قائمة على التنويع الاقتصادي، وتحسين الإجراءات والتشريعات الاقتصادية، ما يحافظ على مكانة الدولة كبيئة جاذبة للاستثمارات بصورة مستمرة، وتعزيز التجارة الخارجية والانفتاح على العالم كأحد مكونات العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يعزز نجاح هذه السياسات وتكاملها متطلبات التنمية المستدامة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والعيش الكريم لكل مواطني ومقيمي الدولة، وتساهم في تحقيق ريادة وتنافسية دولة الإمارات على المستويين الإقليمي والدولي».

وتابع معاليه: «تعكس المؤشرات الاقتصادية الجديدة قطع الدولة أشواطاً واسعة نحو تنويع واستدامة اقتصادها، والسير بخطوات ثابتة نحو تحقيق المستهدفات الاقتصادية لرؤية «نحن الإمارات 2031»، لا سيما أن حكومة دولة الإمارات حريصة على تعزيز نمو الاقتصاد الوطني والانتقال به نحو آفاق أوسع من التقدم والازدهار لتحقيق تطلعات الدولة والرفاهية للأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز ريادة الدولة وتنافسيتها العالمية، كما ندشن في العام 2023 مرحلة جديدة للدفع قدماً بمسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة للدولة، ونستكمل الجهود الوطنية لتحقيق المزيد من النتائج والمؤشرات التنافسية الاقتصادية».

ومن جانبها، قالت سعادة حنان منصور أهلي، مدير المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء: «يواصل الاقتصاد الوطني تحقيق نتائج ريادية جديدة تدعم رؤية الدولة في التحول للنموذج الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة والابتكار، وتؤكد اعتماد الدولة على نماذج عمل مبتكرة تقوم على الاستباقية والمرونة في الخطط والإجراءات والتشريعات، واستراتيجيات واضحة تنسجم مع المتغيرات المتسارعة لمواصلة المزيد من النمو خلال المرحلة المقبلة، بما يعزز من قوة وتنافسية اقتصاد الدولة إقليمياً وعالمياً». وتقدمت مديرة المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بجزيل الشكر لكافة شركاء المركز الاستراتيجيين من الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية، والقطاع الخاص لدعمهم وتعاونهم الدائم في توفير البيانات الدقيقة والمحدثة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

مساهمات القطاعات الحيوية

وبلغت مساهمة قطاع النقل والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول 2023 ما قيمته 21 مليار و793 مليون درهم، ليحقق بذلك أعلى نسبة نمو خلال الربع الأول من العام 2023 بلغت 10.9% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام 2022.

وجاء قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثانية من حيث نسبة النمو خلال الربع الأول من العام 2023 محققاً 9.2% بالمقارنة عن الفترة نفسها من العام 2022، وبنسبة مساهمة بلغت 36 مليار و309 مليون درهم، في حين حققت أنشطة خدمات الإقامة والطعام نسبة نمو 7.8%، وأنشطة المالية والتأمين 7.7%، وتجارة الجملة والتجزئة 5.4% وذلك خلال الربع الأول من العام 2023 بالمقارنة مع الربع الأول من عام 2022، ليتجاوز حجم مساهمتها مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول لعام 2023 ما قيمته 102 مليار و320 مليون درهم.

وحقق قطاع المشروعات غير المالية خلال الربع الأول من العام 2023، نسبة نمو بلغت 3.5%، بزيادة تجاوزت 11.7 مليار درهم عمّا كان عليه خلال الربع الأول من عام 2022، كذلك حقق قطاع المعلومات والاتصالات نسبة نمو قدرها 3.3%، وقطاع العقارات نسبة نمو بلغت 3.1% بالمقارنة مع نفس الفترة من العام 2022.

أبرز مؤشرات النمو للناتج المحلي الإجمالي للدولة
خلال الربع الأول لعام 2023
3.8%
نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة
4.5%
نمو الناتج المحلي غير النفطي
10.9%
نمو في قطاع النقل والتخزين
9.2%
نمو في قطاع التشييد والبناء
7.8%
نمو في أنشطة خدمات الإقامة والطعام
7.7%
نمو في الأنشطة المالية والتأمين

بهدف تعزيز تبني التكنولوجيا والأدوات التجارية والاستثمارية لتقديم حلول تخفف آثار التغير المناخي

الإمارات تدرج التجارة العالمية على أجندة "COP28" لأول مرة

يبحث مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الثامنة والعشرين «COP28» موضوع التجارة الدولية ضمن أجندته للموضوعات المتخصصة، عند انعقاده في دولة الإمارات خلال شهري نوفمبر وديسمبر المقبلَين، وذلك لأول مرة في مؤتمر للأطراف.

وأعلنت بعثة دولة الإمارات لدى منظمة التجارة العالمية عن ذلك خلال اجتماع لجنة التجارة والبيئة، مشيرةً إلى تخصيص يوم للتجارة خلال رئاسة دولة الإمارات لمؤتمر «COP28»، خصوصاً فيما يتعلقُ بدورها كممكّنة للنمو الذكي مناخياً، بما يشمل تبني التكنولوجيا والرقمنة والأدوات التجارية والاستثمارية لتعزيز مرونة سلاسل التوريد. وتم التأكيد على ذلك لاحقاً في رسالة من معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، الرئيس المعين لمؤتمر الأطراف «COP28» وجهها للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، خلال مشاركته في المؤتمر الوزاري المعني بالعمل المناخي في بروكسل أواخر الأسبوع الماضي.

وتشارك وزارة الاقتصاد ورئاسة COP28، في قيادة لجنة التجارة خلال مؤتمر الأطراف القادم، إلى جانب أمانة منظمة التجارة العالمية. كما تمت دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وغرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي ودائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي للمساعدة على بلورة المناقشات حول التجارة ضمن برنامج رئاسة مؤتمر "COP28".

وتأسس ذلك التحالف، الذي يعدّ الأول في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي، بهدف تعزيز استخدام الأدوات التجارية والاستثمارية لتقديم حلول للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. كما يسعى إلى ضمان إتاحة الوصول المنصف للجميع إلى سلاسل التوريد العالمية، مما سيدعم نمو المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في كافة البلدان، لا سيما في دول الجنوب العالمي.

وقال معالي الدكتور سلطان أحمد الجابر: «رئاسة COP28 تعمل وفق رؤية وتوجيه القيادة على مواجهة التحديات بذهنية إيجابية والنظر إلى العمل المناخي بوصفه فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام، وإحداث تغيير جذري إيجابي يشمل كافة القطاعات، وتستفيد منه المجتمعات بمختلف شرائحها في جميع أنحاء العالم. وتعد التجارة الدولية أداة أساسية في تسريع العمل المناخي بوصفها ممكّناً رئيساً لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق الوظائف وتحسين سبل العيش، بالإضافة إلى أن لديها القدرة على إطلاق الاستثمارات في الاقتصادات الناشئة، وتعزيز استيعاب واعتماد تقنيات الطاقة النظيفة، ودعم الوظائف الخضراء والابتكار. وقد جاء إدراج التجارة في برنامج الموضوعات المتخصصة لـ COP28 نتيجة جهد مدروس وفكر هادف إلى جذب المزيد من المعنيين للمشاركة في جهودنا الجماعية وتسريع العمل المناخي الملموس والفعَّال».

ومن جهته، قال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية: «إن إدراج التجارة كمحور رئيسي في مؤتمر «COP28» يعكس التزام دولة الإمارات بتقديم حلول واقعية وقابلة للتنفيذ.»

وأضاف معاليه: «بصفتها محطة عالمية لسلاسل التوريد، تدرك دولة الإمارات أهمية الدور الذي يمكن للمجتمع التجاري الدولي تأديته في دعم انتقال الطاقة وتحقيق النمو المستدام عبر أنحاء العالم عبر تبني التكنولوجيا والرقمنة. ونتطلع إلى الأفكار التي تركز على المستقبل خلال مؤتمر COP28، والتي يمكنها تقديم نظام تجاري أكثر ذكاءً وسرعة وشمولاً واستدامة، لا سيما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في الدول النامية، وبدءاً من تطوير واعتماد التكنولوجيا الجديدة إلى بناء التوافق لضمان تكامل سلاسل التوريد العالمية، ترحّب دولة الإمارات بفرصة قيادة ذلك التحول الجوهري للتجارة الدولية».

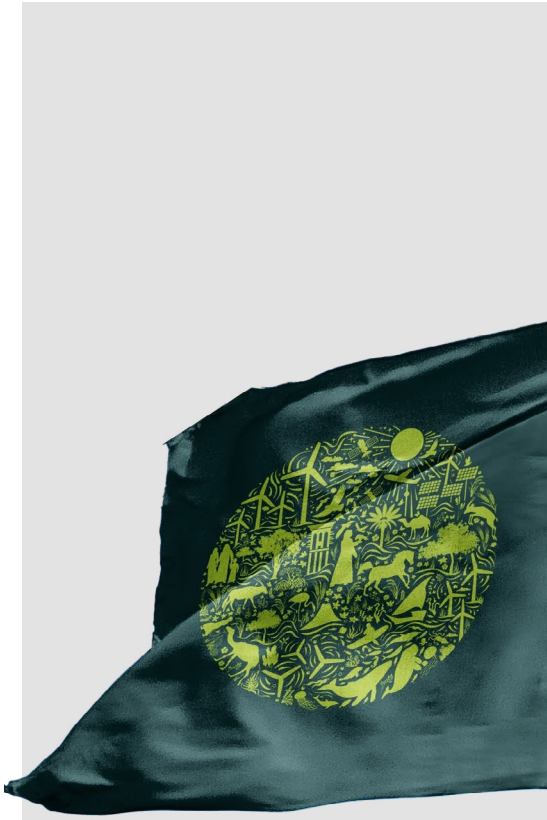

وبدورها، سلطت ريبيكا جرينسبان، الأمينة العامة للأونكتاد، الضوء على الفوائد الإنمائية للتجارة وأثرها الإيجابي على الالتزامات العالمية بالاستدامة وخفض الكربون.

وقالت: «تمثّل التجارة حافزًا قويًا لتعزيز النمو الشامل والحد من الفقر. ويسرّ الأونكتاد أن يتعاون مع مجتمعات التجارة والمناخ والبيئة في (COP28) لتحقيق هذا الهدف وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يساهم في مكافحة كل من تغير المناخ، وفقدان التنوع الحيوي، والتلوث، إلى جانب تحديد فرص التجارة والاستثمار والابتكار وريادة الأعمال التي تعود بالفائدة على المرأة والشباب والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم».

ومن جانبها، أشادت جيم هواي نيو المديرة العامة لمركز الطبيعة والمناخ التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، بالمبادرة قائلةً: «إن حجم أزمة المناخ يتطلب الالتزام والإبداع والعمل الجماعي بشكل عاجل. وسيوفّر (COP28) منصة عالمية مهمة لقادة الحكومة والصناعة والمجتمع المدني لتقييم التقدم المحرز، وفرصة لتحديد مسار مستقبلي واضح لدفع عجلة العمل بسرعة وعلى نطاق واسع. ومن خلال إدراج التجارة ضمن البرنامج، تُظهر رئاسة الإمارات نهجًا عمليًا واقعيًا للحلول المناخية من شأنه ربط الابتكار في السياسة العامة مع القطاع الخاص.»

ومن جهته، قال جون دينتون الأمين العام لغرفة التجارة الدولية: «إننا نشيد برئاسة دولة الإمارات لمؤتمر (COP28) نظرًا لرؤيتها الاستشرافية وريادتها في التركيز بشكل خاص على التجارة خلال قمة المناخ لهذا العام. ونعتبر هذا فرصة عظيمة للارتقاء بالمناقشات حول دور التجارة الدولية في الحد من الانبعاثات وبناء المرونة المناخية في سلاسل التوريد العالمية. كما نتطلع إلى العمل مع الشركاء لإقامة يوم التجارة خلال (COP28) بحيث يمتاز بالتأثير الكبير وإمكانية العمل، إلى جانب دعوة شبكات شركاتنا الكبيرة والصغيرة للمشاركة في النقاش".

وتستضيف دولة الإمارات «COP28» في الفترة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2023، والمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في فبراير 2024، وأكدت الدولة أن «COP28» سيتيح فرصة مهمة لوضع النظام التجاري متعدد الأطراف في قلب المحادثات حول التنمية المستدامة

والنمو المنصف والشامل. وبصفتها إحدى المراكز التجارية الرائدة عالمياً، تحرص دولة الإمارات على قيادة المحادثات حول إضافة المزيد من الكفاءات والتكنولوجيا الحديثة والحلول منخفضة الكربون إلى سلاسل التوريد العالمية.

وكرست أمانة منظمة التجارة العالمية تقرير التجارة العالمية لعام ٢٠٢٢، الصادر عنها، لبحث الصلات المعقدة بين التغير المناخي والتجارة الدولية. وكشف التقرير كيف يمكن للتجارة الدولية وقواعد التجارة تقديم مساهمة إيجابية في معالجة التغير المناخي.

الإمارات تشارك في الاجتماع الثالث لمجموعة عمل التجارة والاستثمار التابعة لمجموعة العشرين في الهند

شاركت دولة الإمارات في الاجتماع الثالث لمجموعة العمل المعنية بالتجارة والاستثمار ضمن مجموعة العشرين الذي عُقد مؤخراً في كيفاديا بالهند.

مَثلَ دولة الإمارات في الاجتماع وفد برئاسة سعادة جمعة محمد الكيت وكيل الوزارة المساعد لشؤون التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، وجاءت مشاركة الدولة في هذا الحدث الدولي المهم تلبية لدعوة رسمية من جمهورية الهند التي تترأس مجموعة العشرين في الدورة الحالية. وشارك في الاجتماع ممثلو مجموعة العشرين ونخبة من الدول المدعوة والمجالس الإقليمية والمنظمات الدولية.

وتركز مجموعة عمل التجارة والاستثمار التابعة لمجموعة العشرين، والمصممة لتعزيز نظام تجاري عالمي مفتوح وشامل وشفاف، على خمس قضايا ذات أولوية، تشمل التجارة من أجل النمو والازدهار، والتجارة المرنة وسلاسل القيمة العالمية، ودمج المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التجارة العالمية، والخدمات اللوجستية من أجل التجارة، وإصلاح منظمة التجارة العالمية. وسيتم تقديم نتائج ومخرجات هذا الاجتماع إلى قمة قادة مجموعة العشرين المقرر انعقادها يومي 9 و10 سبتمبر المقبل في العاصمة الهندية نيودلهي.

وقال سعادة الكيت: «تمثل دول مجموعة العشرين 85% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و75% من إجمالي التجارة الدولية، لذلك تلعب المناقشات التي تجري في اجتماعات مجموعة عمل التجارة والاستثمار التابعة لمجموعة العشرين دوراً مهماً في بناء توافق في الآراء بشأن القضايا التي تؤثر على نظام التجارة العالمي.»

وأضاف سعادته: «تمكنت دولة الإمارات من طرح رؤية تعكس احتياجات التجارة العالمية في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك اعتماد التكنولوجيا على نطاق واسع لتحسين الشفافية وإمكانية الوصول إلى سلاسل التوريد، وحوكمة أقوى لتعزيز عمليات تسوية المنازعات ومكافحة الدعم المشوه للسوق. ونحن نتطلع إلى المزيد من النقاشات والحوار بشأن هذه المواضيع في الأسابيع والأشهر المقبلة».

وتواصل دولة الإمارات قيادة الجهود من أجل مستقبل التجارة العالمية بالتزامن مع استعداداتها لاستضافة المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في فبراير 2024. وكانت الدولة قد أعلنت في يناير الماضي عن شراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي لإطلاق مبادرة تكنولوجيا التجارة العالمية، والتي تهدف إلى تسريع رقمنة سلاسل التوريد الدولية، وتعزيز الإجراءات الجمركية، وتحسين وصول الدول النامية إلى النظام التجاري العالمي، وتحفيز حقبة جديدة من النمو التجاري حول العالم.

المؤتمر ينعقد كل عامين وهو الهيئة العليا لصنع القرار داخل المنظمة

ثاني الزيودي رئيساً للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي تستضيفه أبوظبي فبراير المقبل

اعتمد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية رسمياً معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية رئيساً للمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي تستضيفه العاصمة الإماراتية أبوظبي في فبراير 2024، ويحضره وزراء وممثلون بارزون من 164 دولة وتكتلاً جمركياً هم أعضاء منظمة التجارة العالمية.

ويأتي انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في وقت تشهد فيه حركة التجارة الدولية العديد من التحديات التي يسعى المؤتمر للتغلب عليها، وسيبني المؤتمر الـ 13 للمنظمة على مخرجات وقرارات المؤتمر الوزاري الثاني عشر للمنظمة، عبر استعراض أداء النظام التجاري متعدد الأطراف، كما يتخذ المؤتمر قرارات بشأن العمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية، ويضع خارطة طريق للمؤتمر الوزاري الرابع عشر. ويعد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي ينعقد مرة كل عامين الهيئة العليا لصنع واتخاذ القرارات داخل المنظمة.

وأكد الدكتور ثاني الزيودي أن التجارة الدولية تمر بفترة محورية، ومن هنا تنبع أهمية المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي تستضيفه العاصمة أبوظبي، إذ علينا أن نعالج القضايا والتحديات الملحة المتعلقة بحركة التجارة العالمية حول العالم، عبر إعادة تقييم جميع القوى التي تشكل مستقبل التجارة وأن نتوصل إلى حلول واضحة وعملية للتحديات الراهنة، ونتخذ قرارات قابلة للتنفيذ تساهم في تعديل المسار من أجل جعل التجارة الدولية أكثر كفاءة وشمولاً واستدامة.

وقال معاليه: «هناك حاجة ملحة لإعادة تحديث التجارة الدولية وتضمين التكنولوجيا في سلاسل التوريد، ولهذا نتطلع إلى العمل البناء مع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية لإحراز تقدم حقيقي خلال المؤتمر الوزاري الثالث عشر، حيث يجب أن يكون هدفنا المشترك هو حشد الجهود لإعادة تشكيل مستقبل التجارة الدولية لمصلحة الجميع، ولدي ثقة كبيرة في قدرتنا الجماعية على تحقيق ذلك».

وجاء إعلان تعيين الدكتور ثاني الزيودي رئيساً للمؤتمر الوزاري الثالث عشر خلال اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في جنيف بسويسرا، حيث التقى معاليه بالمديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية نغوزي أوكونجو إيويالا. وناقشا خلال اجتماعهما الاستعدادات لهذا الحدث العالمي المهم، بالإضافة إلى إدراج التجارة العالمي ليوم كامل على أجندة COP28، الذي تستضيفه دولة الإمارات في نوفمبر المقبل.

وألقى معالي الدكتور ثاني الزيودي أول خطاب له كرئيس للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، حيث شدد على أهمية بناء أطر تجارية مرنة لمواجهة التحديات الراهنة. ودعا في كلمته إلى إجراء مشاورات بناءة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث عشر، قائلاً: «تمتد السياسات التجارية إلى ما هو أبعد من نطاق التجارة الدولية نفسها، وصولاً إلى تشكيل المستقبل المشترك للعالم. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية للمساهمة في توفير بيئة تجارية واستثمارية مفتوحة يمكن التنبؤ بها وقائمة على القواعد وتساهم في تحقيق الرخاء والازدهار للجميع، وهذا ما نسعى لتحقيقه في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية.»

انضمت إلى مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الشركة البريطانية الرائدة في الخدمات اللوجستية الرقمية "Zencargo" تطلق عملياتها التشغيلية في الإمارات وتتوسع في المنطقة وأفريقيا

أعلنت وزارة الاقتصاد عن انضمام Zencargo الشركة البريطانية الرائدة في مجال الشحن الرقمي، إلى مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتخطط الشركة لإطلاق عملياتها في دولة الإمارات والاندماج في منظومة التكنولوجيا والتجارة والخدمات اللوجستية في الدولة واعتمادها كمنصة لتوسيع أعمالها في منطقة الخليج وقارة أفريقيا وجنوب آسيا.

ويشكّل انتقال Zencargo إلى العمل انطلاقاً من دولة الإمارات دفعة جديدة لمبادرة تكنولوجيا التجارة التي أطلقتها دولة الإمارات بالشراكة مع المنتدى الاقتصادي العالمي بهدف تسريع رقمنة سلاسل التوريد الدولية، وتحسين الإجراءات الجمركية، وتعزيز وصول الدول النامية إلى نظام التجارة العالمي وتحفيز حقبة جديدة من النمو التجاري.

وقال معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية: «تواصل دولة الإمارات دعمها ورعايتها للابتكار في قطاع التجارة الخارجية، وتدعم الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لتحفيز التجارة العالمية. ويُعتبر قرار Zencargo إطلاق عملياتها التشغيلية في دولة الإمارات أحدث مثال على استفادة شركة رائدة من مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمنظومة الحيوية للأعمال في الدولة، وذلك سعياً لبدء المرحلة التالية من نمو الشركة، بما يشمل التوسع إلى أسواق جديدة. وتوظف الشركة التكنولوجيا المتقدمة لإحداث ثورة ضمن مجال الشحن، مما يتوافق بشكل تام مع أهداف مبادرة تكنولوجيا التجارة، التي تسعى إلى تبني أدوات الثورة الصناعية الرابعة لمواكبة نظام التجارة العالمي لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتعليقًا على قرار الشركة إطلاق عملياتها التشغيلية في دولة الإمارات، قال ريتشارد فتال المؤسس المشارك في Zencargo: «إنه لمن دواعي سروري أن أتواجد حالياً في دولة الإمارات، حيث قررت Zencargo التوسع في منطقة الخليج التي تشهد نمواً متسارعاً، وقد ساهمت الرؤية الاستراتيجية للدولة بشأن حرية التجارة الدولية وتسهيل وتحفيز تدفقاتها عبر أنحاء العالم في قرار الشركة إطلاق عملياتها التشغيلية في الإمارات ، وهو أمر مشجع للغاية، بالإضافة إلى الحوافز التي توفرها مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستراتيجية الموانئ الحرة في الدولة. ونحن متحمسون لمساعدة الشركات في المنطقة على اتخاذ قرارات شحن أكثر ذكاءً وربطها بالأدوات اللازمة لزيادة مرونة وكفاءة سلاسل التوريد الخاصة بها.»

وتأسست Zencargo في لندن عام 2017 كشركة شحن تستخدم برمجيات خاصة لتزويد العملاء بخيارات واطلاع شامل على سلاسل التوريد. وتعمل منصة الشركة، المدعومة بالتعلم الآلي، على رقمنة عمليات سلاسل التوريد الداخلية، مما يوفر رؤية تامة لكل مرحلة بدءاً من الطلب وحتى التسليم. وسرعان ما طورت الشركة قاعدة عملاء متعددة الجنسيات، وقررت إطلاق عملياتها التشغيلية في الإمارات، لتضاف إلى مقارها الأخرى في المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية واتحاد بنلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) بالإضافة إلى الصين وشرق آسيا.

وتدعم مبادرة الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي أطلقتها وزارة الاقتصاد العام الماضي، نمو اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة والابتكار في الدولة عبر تمكين التأسيس والترخيص السريع، وتأمين الوصول إلى التسهيلات المصرفية والعقارات، وتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات لشركات التكنولوجيا المتقدمة التي تسعى إلى العمل في الدولة. وتضم المبادرة شركاء من القطاعين الحكومي والخاص بما يشمل مركز دبي المالي العالمي، وسوق أبوظبي العالمي، ومركز دبي للسلع المتعددة، ومدينة دبي للإنترنت، ودبي الجنوب، وبنك الإمارات دبي الوطني، ومنصة الخدمات المصرفية الرقمية «ويو».

بحضور ثاني الزيودي وحاكم المقاطعة

توقيع 4 اتفاقيات لبناء الشراكات وتعزيز التعاون بين مجتمعي الأعمال في الإمارات وهاينان الصينية بقطاعات التكنولوجيا والخدمات اللوجستية والمناطق الحرة

أكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير دولة للتجارة الخارجية أن العلاقات الاستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الصين الشعبية تواصل ازدهارها مدعومة من إرادة مشتركة لدى قيادتي الدولتين الصديقتين للارتقاء بها إلى مستويات جديدة تعود بالنفع على اقتصادي البلدين ومجتمعي الأعمال فيهما.

وقال معاليه: «إن دولة الإمارات حريصة خلال المرحلة المقبلة على توسيع مظلة الشراكات الاقتصادية والتجارية القائمة بين البلدين وتنويعها، إضافة إلى تحفيز تدفق الاستثمارات المتبادلة خصوصاً في قطاعات اقتصاد المستقبل والتي تخدم مجتمعي الأعمال والأجندة التنموية لكلا البلدين، وتدعم تحولهما نحو اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.»

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها معاليه في المؤتمر الترويجي لمقاطعة هاينان الصينية المنعقد في دبي، والذي نظمه كل من مجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج ودائرة التجارة في مقاطعة هاينان ومكتب مقاطعة هاينان للتنمية الاقتصادية الدولية، بحضور مستثمرين ورجال أعمال ووكالات الترويج التجاري وجمعيات الأعمال من الجانبين، بهدف تسليط الضوء على فرص الشراكات المحتملة، وعرض الفرص التجارية والاستثمارية والمشاريع المشتركة الواعدة في القطاعات ذات الأولوية.

ودعا معالي ثاني الزيودي المستثمرين من الصين عموماً ومقاطعة هاينان خصوصاً للاستفادة من منظومة الأعمال الحيوية في دولة الإمارات، بما في ذلك توفير الملكية الأجنبية بنسبة 100%، والإجراءات والتشريعات المحفزة للأعمال وعمليات الإعداد السريعة، وسلط معاليه الضوء على خطط توسيع شبكة الشركاء التجاريين للدولة عبر برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الذي يعزز مكانة الإمارات بوابة رئيسية لتدفق التجارة والاستثمارات بين أرجاء العالم.

وأشاد الزيودي بالعلاقات التجارية والاستثمارية المتنامية بين مقاطعة هاينان ودولة الإمارات والتي أسفرت عن زيادة التجارة البينية غير النفطية بأكثر من الضعف في عام 2022 لتصل إلى 900 مليون دولار أمريكي، فيما تجاوزت صادرات الإمارات إلى هاينان 653 مليون دولار أمريكي في عام 2022، وهو ما يمثل نموا بنسبة 98.2 في المائة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت الواردات الإماراتية بنسبة 110.6 في المائة لتصل إلى 258 مليون دولار.

وأشار معاليه إلى أن تدفقات التجارة والاستثمار بين الجانبين تتميز بالتنوع، مشيراً إلى أن الاتفاقيات والشراكات التي جرى إبرامها بين مجتمعي الأعمال من الجانبين خلال المؤتمر سوف تسهم في الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستويات جديدة، انطلاقاً من إيمان مشترك بأهمية التجارة القائمة على القواعد والتطوير المستمر للبنية التحتية اللوجستية ذات المستوى العالمي باعتبارهما منصة مثالية لتحفيز نمو العلاقات التجارية وتأمين سلاسل التوريد الحيوية بين الشرق والغرب.

وبدوره، قال ليو شياو مينغ: «انضمت دولة الإمارات مؤخراً إلى مجموعة البريكس، وفي العام المقبل ستحتفل الإمارات والصين بالذكرى الأربعين لبدء العلاقات الدبلوماسية الرسمية. وبتوجيه من قيادتنا، يسعدني لقاء معالي الدكتور ثاني الزيودي لمناقشة وتعميق التعاون البناء بين دولة الإمارات ومقاطعة هاينان.»

وأضاف: «نتطلع إلى توطيد أواصر التعاون مع شركائنا في دولة الإمارات لتعزيز التنمية عالية الجودة عبر الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق. وأعتقد أن ذلك سيحقق نتائج مثمرة للجانبين في العديد من مجالات التعاون مثل المناطق الحرة والخدمات اللوجستية والتمويل والتجارة والصناعة وغيرها.»

وشهد المؤتمر توقيع 4 اتفاقيات رئيسية بحضور كل من معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وسعادة ليو شياو مينغ، حاكم مقاطعة هاينان، وتستهدف هذه الاتفاقيات توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في الجانبين.

وشملت هذه الاتفاقيات اتفاقية إطارية للتعاون بين سلطة دبي للمناطق الاقتصادية المتكاملة «دييز»، وشركة هاينان للبنية التحتية لمطار هاينان المحدودة، وقعها سعادة الدكتور محمد الزرعوني، الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للمناطق الاقتصادية المتكاملة «دييز»، ويانغ شياو بين رئيس مجلس إدارة شركة هاينان للبنية التحتية للمطارات المحدودة.

وضمت أيضاً مذكرة تفاهم بين شركة عجلان وإخوانه القابضة وخطوط هاينان الجوية القابضة ولجنة إدارة منطقة التنمية الاقتصادية في يانغبو، وقعها كل من إديسون جاو، نائب رئيس شركة عجلان وإخوانه القابضة، ودينغ يونغ تشينغ، رئيس المجلس التنفيذي لشركة خطوط هاينان الجوية القابضة، وتشن يانغ، عمدة بلدية دانتشو.

وشهد الحدث أيضاً توقيع شراكة استراتيجية عالمية بين شركة فيوجن المتخصصة للشحن والخدمات اللوجستية، وشركة هاينان جي لا، ومجموعة هاينان اللوجستية، وقعها توماس غريغوري الرئيس التنفيذي لشركة فيوجن شيبينغ وورلدوايد، وسون ون فانغ رئيس شركة هاينان جي المحدودة، وليو هيرونغ رئيس مجلس إدارة مجموعة هاينان اللوجستية. بالإضافة إلى اتفاقية تعاون استراتيجي بين شركة UAS International Trip Support ومكتب مقاطعة هاينان للتنمية الاقتصادية الدولية، وقعها محمد الحصري، الرئيس التنفيذي للشركة ويانغ شانهوا نائب مدير المكتب.

ويشار إلى أن الحكومة الصينية تولي اهتماماً خاصاً بمقاطعة هاينان في أقصى جنوب البلاد، وتستهدف تحويلها إلى واحد من أكبر المراكز اللوجستية في العالم، عبر بناء ميناء للتجارة الحرة من المتوقع أن يكون الأكبر عالمياً عام 2035، وتستضيف المقاطعة أيضاً منتدى بواو، وهو اجتماع سنوي لقادة السياسة والأعمال يوصف بأنه «دافوس آسيا».

عبر مبادرة «العقود الدارجة» بالتعاون مع مكتب «التميمي ومشاركوه» للاستشارات القانونية

وزارة الاقتصاد تتيح نماذج 19 عقداً بشكل مجاني للشركات الإماراتية والناشئة بهدف تسهيل حركة التجارة وتأسيس الأعمال بالدولة

أطلقت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع مكتب «التميمي ومشاركوه» للاستشارات القانونية، مبادرة «العقود الدارجة»، والتي تستهدف دعم رواد الأعمال الإماراتيين، والشركات الناشئة داخل دولة الإمارات، من خلال تسهيل حصولهم على مجموعة من نماذج العقود الأكثر استخداماً والخاصة بتأسيس الشركات وبدء الأنشطة التجارية المختلفة بشكل مجاني دون أي رسوم مالية، عبر موقع الوزارة الإلكتروني.

وقال سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد: «إن الدولة حريصة على تعزيز وتطوير بيئة ريادة الأعمال، وتبني المشاريع المبتكرة الداعمة للنمو المستدام للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال توفير جميع الإمكانيات اللازمة لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام والإماراتية بشكل خاص، عبر تقديم التدريب والتمويل والتوجيه، وتقليل التكاليف المالية، بما يساعدها في التركيز على أعمالها الرئيسية».

وأكد سعادته أن وزارة الاقتصاد تعمل على توفير جميع الممكنات لنمو قطاع ريادة الأعمال بالدولة، بالتعاون مع جميع شركائها الاستراتيجيين في القطاعين الحكومي والخاص، لخلق بيئة أعمال أكثر مرونة وتنافسية تسهم في تعزيز نمو وتوسع أعمال الشركات الإماراتية الناشئة، وترسخ مكانة الإمارات كوجهة أولى لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة من جميع أنحاء العالم.

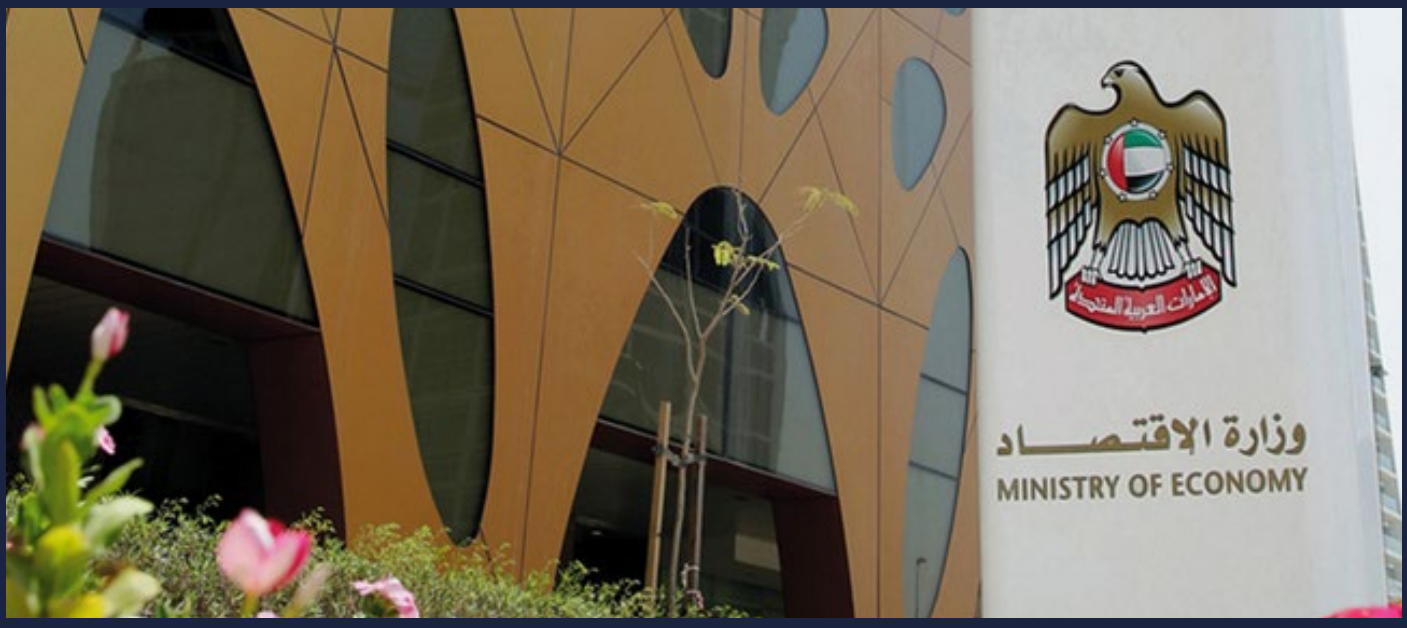

وأتاحت وزارة الاقتصاد نماذج لـ 19 عقداً شملت (اتفاقية مشروع مشترك، اتفاقية خدمات استشارية، اتفاقية وكالة، اتفاقية تنازل، مستند التنازل عن حقوق الملكية الفكرية، اتفاقية خدمات استشارية، اتفاق التوزيع الحصري وغير الحصري، اتفاقية امتياز مطعم، اتفاقية تنازل عن الملكية الفكرية، اتفاقية إدارة، عقد تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة، عقد تأسيس شركة الشخص الواحد، اتفاقية خدمات، اتفاقية تسوية، اتفاقية مساهمين، اتفاقية شراء أسهم، اتفاقية تسهيلات، اتفاقية تنازل عن العلامة التجارية، اتفاقية ترخيص العلامة التجارية).

ونوهت الوزارة بأن هذه النماذج عامة وعليه لا تتحمل وزارة الاقتصاد ومكتب التميمي وشركاؤهم، أو مستشاروهم أو موظفوهم أو وكلاؤهم أو ممثلوهم، أي مسؤولية تجاه من يقوم بتحميلها أو أي شخص آخر اعتمد أي نموذج من نماذج العقود، كما أن جميع حقوق الطبع والنشر وحقوق الملكية الفكرية الأخرى المتعلقة بهذه النماذج تعود ملكيتها لوزارة الاقتصاد ومكتب التميمي وشركائهم.

وستسهم هذه المبادرة في تسهيل حركة التجارة وتأسيس الأعمال، وتقليل الأعباء المالية على الشركات الناشئة، إضافة إلى تنظيم الأطر القانونية والإجرائية ذات الصلة، ودعم قوة العقود وتنفيذ متطلباتها بفاعلية، وهو ما سيترتب عليه زيادة عدد الشركات الناشئة في الدولة وتعظيم مساهمتها في دعم الناتج المحلي الإجمالي بما يدعم نمو الاقتصاد الوطني بشكل مستدام، ويعزز مرونته وتنافسيته عالمياً في ضوء رؤية «نحن الإمارات 2031».

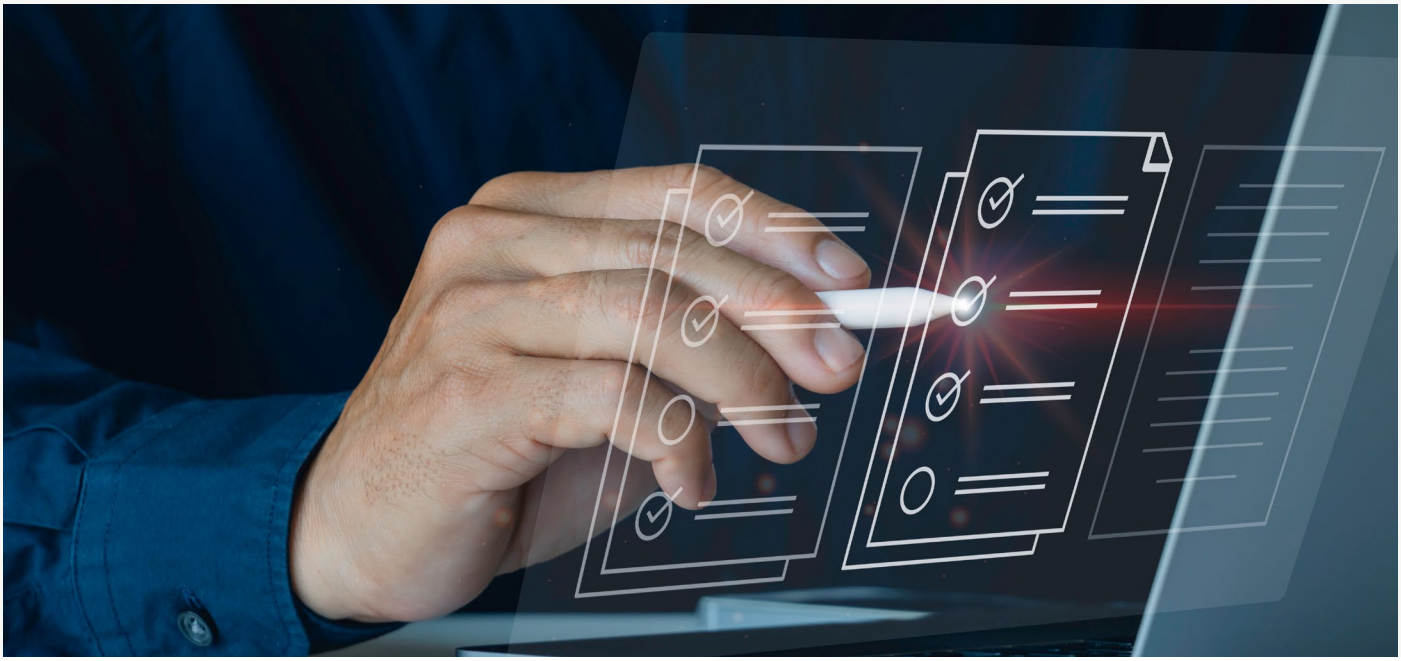

خلال مشاركتها في أعمال الدورة الـ ١١٢ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

الإمارات تدعو إلى إعادة صياغة السياسات والبرامج الاقتصادية العربية لتتوافق مع التوجهات العالمية نحو قطاعات الاقتصاد الجديد

ترأس معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، وفد الدولة المشارك في اجتماع الدورة الـ 112 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري، والذي عقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة أغسطس الماضي، حيث تناول الاجتماع آليات تعزيز التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

وقال معالي عبد الله بن طوق المري: «نجدد التزامنا الكامل بدفع مسيرة العمل العربي المشترك قدماً، وتطويرها بالشكل الذي يلبي التطلعات التنموية للشعوب العربية، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة لدولة الإمارات، بضرورة تطوير آليات عمل عربية مشتركة تحقق الرفاه والرخاء المستدامين للأجيال الحالية والمقبلة».

وأضاف معاليه: «إن الثورة التكنولوجية التي نشهدها الآن تحمل فرصاً هائلة للاقتصادات العربية للنمو والازدهار؛ ويتحتم علينا إعادة صياغة سياساتنا وبرامجنا الاقتصادية لكي تتوافق مع التوجهات العالمية نحو قطاعات الاقتصاد الجديد التي باتت الدافع الرئيسي لعجلة الاقتصاد العالمي، إضافة إلى إفساح المجال بشكل أكبر أمام الشركات الناشئة والقطاع الخاص للمشاركة في قيادة هذا التحول باعتبارهم شركاء في مسيرة التنمية».

وتابع: «كذلك أصبحت هناك حاجة ماسة إلى إقرار سياسات اقتصادية عربية موحدة مرنة ومتنوعة، واستكمال تفعيل المبادرات العربية القائمة المتمثلة في إقامة اتحاد جمركي موحد، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في ظل المتغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم، كما نتطلع إلى تبني آليات أكثر فعالية تسهم في تعزيز حركة التجارة غير النفطية بين الدول العربية، وتضمن تدفق السلع والبضائع فيما بينها دون تعقيدات جمركية بما يصب في دعم نمو الاقتصادات العربية بشكل مستدام».

وأكد معاليه أن تمكين المرأة العربية وإعطائها دور أكبر في صنع القرار مسألة بالغة الأهمية تستلزم تطوير سياسات تهدف إلى تعزيز مكانتها في مواقع القيادة باعتبارها عنصر أساسي في بناء نهضة الأمم،

مشيراً إلى أن دولة الإمارات قطعت شوطاً كبيراً في مجال تمكين المرأة في مختلف ميادين العمل في ظل الدعم اللامحدود من القيادة الرشيدة والنابع من إيمان حقيقي بأهمية دورها كشريك رئيسي في تطوير المجتمع وركيزة من ركائز النمو الشامل والمستدام.

وفي هذا الإطار، استعرض معاليه مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة، الخاصة بـ«مركز الممارسات العربية للتوازن بين الجنسين» من خلال توقيع اتفاقية تعاون بين مركز الإمارات للتوازن بين الجنسين وجامعة الدول العربية، حيث من المقرر أن تسهم هذه المبادرة في توفير فهم أفضل لجهود الدول العربية فيما يتعلق بتمكين المرأة وتعزيز مساهماتها الاقتصادية والمجتمعية، بما يصب في دعم مكانة الدول العربية في مؤشرات التنافسية الدولية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.

وأعرب معاليه عن تطلعه إلى مشاركة عربية قوية في المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية الدولية التي ستستضيفها دولة الإمارات خلال الفترة المقبلة، بما يسهم في دعم المصالح العربية الاقتصادية المشتركة، ومن بينها منتدى الاستثمار العالمي الثامن، التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي سيعقد في شهر أكتوبر الجاري، تحت شعار «الاستثمار في التنمية المستدامة»، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) والمقرر انعقاده في نوفمبر المقبل، إضافة إلى المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية، والذي سيعقد في العاصمة أبوظبي في فبراير 2024.

وثمن معالي بن طوق الدور المحوري الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، في تطوير التشريعات والبرامج الداعمة لمسيرة التنمية العربية، وبما يضمن تحقيق أقصى درجات الازدهار للشعوب العربية، مؤكداً في الوقت ذاته دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لكافة مخرجات الاجتماع الحالي بما يسهم في الارتقاء بعلاقات الدول العربية نحو مستويات أكثر زخماً من الشراكة المثمرة.

وتضمنت أجندة مناقشات المجلس بحث مستجدات التعاون العربي وتطورات الاتحاد الجمركي العربي، إضافة إلى الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2023، وآليات دعم الاقتصاد الفلسطيني، وتقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2021. كما ناقش المجلس سبل تعزيز التعاون العربي في المجالات الاجتماعية والتنموية، ومبادرة التعليم الرقمي في الجمهورية العربية السورية، والترتيبات الخاصة للتحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية والمقرر انعقادها في العاصمة الموريتانية نواكشوط في نوفمبر المقبل.

تستعرض آخر مستجدات مشروع إصدار اللائحة التنفيذية الجديدة لقانون حماية المستهلك

اللجنة العليا لحماية المستهلك تناقش آليات تطبيق سياسة التسعير للسلع الأساسية الاستهلاكية في أسواق الدولة

عقدت اللجنة العليا لحماية المستهلك اجتماعاً برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد رئيس اللجنة، حيث ناقشت آليات تطبيق سياسة التسعير للسلع الأساسية الاستهلاكية في أسواق الدولة، والتي تم اعتمادها من مجلس الوزراء، حيث تتضمن هذه السياسة منع أي زيادة في أسعار ٩ سلع استهلاكية أساسية بدون الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الاقتصاد والسلطات المختصة، وهي «زيوت الطهي، البيض، الألبان، الأرز، السكر، الدواجن، البقوليات، الخبز، القمح»، فيما تخضع أسعار بقية السلع لآليات السوق والعرض والطلب.

وأكد معالي بن طوق أن الدولة بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة قطعت أشواطاً واسعة في تطوير تشريعات وسياسات متكاملة لحماية المستهلك وفق أفضل الممارسات العالمية المتبعة. مشيراً معاليه إلى أن اجتماع اللجنة اليوم شهد مناقشة مجموعة من القرارات والسياسات الداعمة لتعزيز منظومة حماية المستهلك في الدولة والارتقاء بها لمستويات جديدة، حيث تم بحث آليات تطبيق سياسة التسعير للسلع الأساسية الاستهلاكية بالتعاون بين الجهات الاتحادية والمحلية المعنية، والتي تهدف إلى تعزيز تنظيم العلاقة الحيوية بين موردي السلع ومنافذ البيع والمستهلكين، بما يسهم في ضمان حقوق جميع الأطراف، ويدعم تطبيق أفضل الممارسات التجارية، وتدفق السلع بسلاسة وتوفيرها للمستهلكين في مختلف أسواق الدولة.

واطلعت اللجنة على مجموعة من المؤشرات التي توضح جهود وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية في الدولة حول ضبط الأسعار الخاصة بالسلع الأساسية الاستهلاكية في الأسواق ومنها، ارتفاع نسب امتثال منافذ البيع والجمعيات التعاونية فيما يخص أسعار البيض والدواجن إلى قرابة ٩٥٪، وتنفيذ ما يزيد عن ٢٠٩ جولة تفتيشية على منافذ البيع والجمعيات التعاونية على مستوى الدولة، وذلك خلال الفترة بين أبريل و٥ يوليو الماضي، حيث أسفرت هذه الجولات عن تحرير ما يقارب من ١٢٥ مخالفة بحق غير الملتزمين بالأسعار الرسمية.

وأشار معاليه إلى أهمية الدور البارز والحيوي لدوائر التنمية الاقتصادية في إمارات الدولة السبع بما يخص إنفاذ سياسة تسعير السلع الأساسية الاستهلاكية.

كما استعرضت اللجنة آخر مستجدات مشروع اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 15 لسنة 2020 بشأن حماية المستهلك، وفي هذا الإطار، قال معالي عبدالله بن طوق: «تمثل اللائحة محطة مهمة في تعزيز منظومة حماية المستهلك في الدولة ورفع معدلات الامتثال بتشريعاتها وفق أفضل الممارسات، لا سيما أن اللائحة تسهم في دعم التوازن في العلاقة التعاقدية ما بين المستهلك والمزود، وتحديد التزامات المزود بما يحمي المستهلك عن اكتشاف عيب في السلعة أو الخدمة، وحظر الممارسات الاحتكارية، وتوفير أفضل الحلول للتعامل مع جميع التحديات المتعلقة بالمستهلكين».

وتناول الاجتماع أيضاً القرار الوزاري رقم 58 لسنة 2023، والذي ينص على إعادة تسمية أعضاء اللجنة العليا لحماية المستهلك، حيث شمل القرار انضمام أعضاء جدد لعضوية اللجنة وهما سعادة عمر صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وسعادة المهندس محمد موسى الأميري، وكيل الوزارة المساعد لقطاع التنوع الغذائي بوزارة التغير المناخي والبيئة

وأكد معالي بن طوق إلى أن انضمام أعضاء جدد للجنة يأتي في إطار حرصها على توسيع نطاق عملها مع الجهات الاتحادية والمحلية في الدولة، بما يدعم رؤيتها في تطوير وتنفيذ كافة السياسات الخاصة بمنظومة حماية المستهلك

وتضم اللجنة في عضويتها حالياً، سعادة عبد الله آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد نائب رئيس اللجنة؛ وسعادة عمر صوينع السويدي، وكيل وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، وسعادة عبد الله سلطان الفن الشامسي، الوكيل المساعد لقطاع الرقابة والمتابعة بوزارة الاقتصاد ومُقرر اللجنة؛ وسعادة المهندس محمد موسى الأميري، وكيل الوزارة المساعد لقطاع التنوع الغذائي بوزارة التغير المناخي والبيئة، إلى جانب ممثلين عن دوائر التنمية الاقتصادية في أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة؛ وبلدية الفجيرة؛ وجمعية الإمارات لحماية المستهلك؛ وجمعية الإمارات للتغذية؛ ومركز الإمارات العالمي للاعتماد، ومجموعة من الخبراء والمختصين بمجال حماية المستهلك من القطاع الخاص.

الإمارات تشارك في جلسة «إطلاق الإمكانات في الشرق الأوسط» ضمن قمة «مبادرة الحزام والطريق» في هونغ كونغ

أكد معالي عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد، على قوة العلاقات الاقتصادية والتجارية لدولة الإمارات مع جمهورية الصين وهونغ كونغ والتي تشهد نمواً مستمراً في المبادلات التجارية والاستثمارية، وذلك في إطار الاهتمام الكبير من قيادتي البلدين الصديقين والشراكة الاستراتيجية الشاملة بينهما.

جاء ذلك خلال كلمة معاليه اليوم في جلسة بعنوان «إطلاق الإمكانات في الشرق الأوسط» التي انعقدت ضمن فعاليات الدورة الثامنة من قمة «مبادرة الحزام والطريق» في هونغ كونغ.

وأضاف معاليه: «إن الإمارات تعد أكبر شريك تجاري للصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تعد الصين أكبر شريك تجاري للإمارات على مستوى العالم.»

وأشار إلى أن مشاركة دولة الإمارات اليوم في قمة «مبادرة الحزام والطريق» تمثل خطوة نحو التطوير والبناء لخط طريق الحرير الجديد، كما نتطلع إلى المشاركة في منتدى التعاون الدولي الثالث لمبادرة الحزام والطريق، الذي سيُعقد خلال شهر أكتوبر المقبل في العاصمة الصينية بكين. وشارك وفد دولة الإمارات برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري في الدورة الثامنة من قمة «مبادرة الحزام والطريق» في هونغ كونغ، والتي شهدت حضور أكثر من 5000 من قادة الأعمال من مختلف دول العالم.

وترأس جلسة "إطلاق الإمكانات في الشرق الأوسط"، معالي كريستوفر هوي تشينغ يو، وزير الخدمات المالية والخزانة في هونغ كونغ، وبحضور معالي رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي في جمهورية مصر العربية، وفهد الرشيد مستشار في الديوان الملكي السعودي، حيث تناولت الجلسة مجموعة من المحاور ومنها استعراض الفرص التجارية والاقتصادية التي تمتلكها دولة الإمارات، وممكنات بنيتها التحتية المتميزة من موانئ ومناطق حرة ومراكز لوجستية، إضافة إلى دورها البارز في تسهيل حركة التجارة العالمية، كما ركزت الجلسة على تعزيز استفادة دول منطقة الشرق الأوسط من مبادرة الحزام والطريق، وآليات زيادة الاستثمارات للدول الآسيوية في المنطقة.

وقال معالي عبدالله بن طوق: «تعد الدورة الثامنة من هذه القمة منصة مهمة لتعزيز التواصل والتكامل الاقتصادي بين دول منطقة الشرق الأوسط ودول مبادرة الحزام والطريق في مختلف القطاعات والصناعات، وذلك من خلال استكشاف المزيد من الفرص الاستثمارية، ودعم التوسع في القطاعات الاقتصادية الجديدة، والتي تعد قطاعات حيوية داعمة للابتكار والمعرفة والاستدامة».

وأضاف: «تمتلك دولة الإمارات ودول المنطقة فرصاً استثمارية واعدة ومناخاً تنافسياً للتجارة والاستثمار، كما أن انضمام ثلاث دول عربية إلى مجموعة «بريكس» خلال شهر أغسطس الماضي، يؤكد الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية للمنطقة».

وأوضح: «نستهدف مضاعفة المبادلات التجارية والاستثمارية مع الصين وهونغ كونغ خلال العقد المقبل، كما سنركز خلال هذه القمة على تعزيز العمل المشترك وتبادل الخبرات والآراء في قطاعات الاقتصاد الجديد والتكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال، بما يتماشى مع المستهدفات الاقتصادية لرؤية الدولة «نحن الإمارات 2031»، وبما يسهم في تعزيز الممارسات المستدامة، ويدفع عجلة التنمية الاقتصادية».

وسلط الضوء على مجموعة من المشاريع الاقتصادية والتجارية المشتركة لدولة الإمارات والصين وهونغ كونغ على المستويين الحكومي والخاص في العديد من القطاعات ومنها الطاقة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والعقارات والتصنيع والنقل اللوجستي.

ودعا معالي عبدالله بن طوق المستثمرين ورجال الأعمال المشاركين في القمة إلى الاستفادة من ممكنات السوق الإماراتي والذي يتمتع بالجودة والموثوقية والتميز، فضلاً عن كونه بوابة تجارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يفتح الباب أمام قاعدة مستهلكين تزيد على 400 مليون شخص، حيث توفر العلاقات الاستراتيجية الدولية لدولة الإمارات وشراكتها الاقتصادية الشاملة الوصول إلى العديد من الأسواق، مما يعزز من انتشارها ونموها على المستوى الدولي.

كما استعراض معاليه عدداً من السياسات الاقتصادية التي تبنتها دولة الإمارات لتمكين وتنافسية البيئة التجارية ونموها إلى آفاق جديدة ومنها، وتوفير الحوافز والممكنات الداعمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار والتوسع في الأسواق الإماراتية، ومنها تعديل قانون الشركات التجارية والذي سمح بالتملك الأجنبي بنسبة 100%، وتحديث أنظمة الإقامة في الدولة بما يدعم استقطاب أصحاب الأعمال والكفاءات والمواهب، وإقامة المؤتمر السنوي لمنصة الاستثمار العالمية «إنفستوبيا».

وأشار إلى دور الشباب المهم في زيادة آفاق التعاون الاقتصادي والتبادل المعرفي ونقل الخبرات.. مضيفا أن دولة الإمارات تسعى لمشاركة دول العالم في إيجاد الحلول للتحديات العالمية والعمل المشترك على إيجاد حلول تكنولوجية مبتكرة تعزز مسارات التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي.

الجدير بالذكر أن الرئيس الصيني شي جين بينغ أطلق مبادرة الحزام والطريق في عام 2013، كما تحتفل الصين خلال شهر أكتوبر المقبل بمرور 10 سنوات على هذه المبادرة والتعاون المشترك مع أكثر من 152 دولة في العالم والتي تمثل ما نسبته 75% من سكان العالم، وتهدف المبادرة إلى بناء شبكة تجارة وبنية تحتية، تربط آسيا أوروبا وأفريقيا سعياً إلى تحقيق التنمية والازدهار على نحو مشترك، ويشير الاسم إلى شبكة الطرق البرية والبحرية، التي ربطت بين الصين وأوروبا مروراً بالشرق الأوسط، بطول يتعدى عشرة آلاف كلم.

وزارة الاقتصاد تشارك في ورشة عمل صندوق النقد الدولي حول الرقابة المبنية على المخاطر لمواجهة غسل الأموال

صفية الصافي: الإمارات قطعت أشواطاً واسعة في تطوير منظومة متكاملة ومتطورة للتصدي لجرائم غسل الأموال وفق أفضل الممارسات العالمية

شاركت وزارة الاقتصاد ممثلة في إدارة مواجهة غسل الأموال، في ورشة عمل لصندوق النقد الدولي بعنوان «الرقابة المبنية على المخاطر لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للشركات والمؤسسات العاملة في قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة».

وتهدف الورشة إلى إطلاق مشروع لدعم تحضير دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تقييم متبادل لمنظومة مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، من خلال تقديم ورش العمل التدريبية والمساعدات الفنية المعنية بهذا الشأن.

وأكدت صفية الصافي مديرة إدارة غسل الأموال في وزارة الاقتصاد، أن دولة الإمارات قطعت أشواطاً واسعة في تطوير منظومة متكاملة ومتطورة لمواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وفق أفضل الممارسات العالمية، كما حققت مراحل متقدمة نحو تطبيق أعلى درجات الامتثال، مشيرة إلى أن مشاركة الوزارة في هذا الورشة يأتي ضمن حرصها على تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع شركائها على المستويين الإقليمي والعالمي، بما يسهم في ترسيخ المنظومة الوطنية المستدامة لمواجهة غسل الأموال.

وقدمت الصافي خلال مشاركتها في الورشة ورقة عمل، تضمنت جهود وزارة الاقتصاد في إيجاد منظومة عمل متكاملة للرقابة الفعالة على قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة في الدولة، سواء على مستوى الجوانب التنظيمية وهيكلية إدارة مواجهة غسل الأموال بالوزارة لهذا الملف، أو على مستوى المهام الفنية والتي تتلخص في بناء السياسات والإجراءات والأدلة التفصيلية والورشة التدريبية والتوعوية.

كما شملت الورقة الخطة التي وضعتها الوزارة لتقييم وتصنيف المخاطر في قطاعات الأعمال والمهن غير المالية، والقيام بالحملات التفتيشية الميدانية والمكتبية اعتماداً على بنية تحتية تقنية متقدمة، إضافة إلى جهود الوزارة في تطبيق الجزاءات الإدارية على المخالفين، فضلا عن التعاون المستمر والتنسيق المؤسسي مع الجهات الرقابية وتعزيز التعاون الدولي لتبادل المزيد من الخبرات والمعلومات.

وركزت ورشة عمل صندوق النقد الدولي على المسائل الجوهرية للنتيجة المباشرة الثالثة من منهجية مجموعة العمل المالي «فاتف» لتقييم الامتثال الفني والفعالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والتي تتضمن العديد من المحاور ومنها، التشريعات واللوائح الخاصة بتقييم مدى توافق الدول مع التشريعات واللوائح الوطنية والدولية المتعلقة بمواجهة غسل الأموال، وتقييم فعالية السياسات والإجراءات التي تتبعها الدول للتصدي لجرائم غسل الأموال، بما في ذلك التعرف على المخاطر والتحقق من هوية العملاء وتقييم المخاطر، والجهات الرقابية المعنية بتقييم الإطار المؤسسي والقانوني للمؤسسات المعنية بالتصدي لغسل الأموال ومدى قدراتها الرقابية القائمة على المخاطر في تنفيذ السياسات والإجراءات بشكل فعال، وتعزيز التعاون الدولي والذي يتضمن تقييم مدى تعاون الدول الثنائي ومتعدد الأطراف ومع «فاتف» وغيرها من المنظمات الدولية ولا سيما صندوق النقد الدولي، في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإمارات تعمق شراكاتها الاقتصادية مع دول "آسيان" عبر استكشاف فرص تجارية واستثمارية جديدة

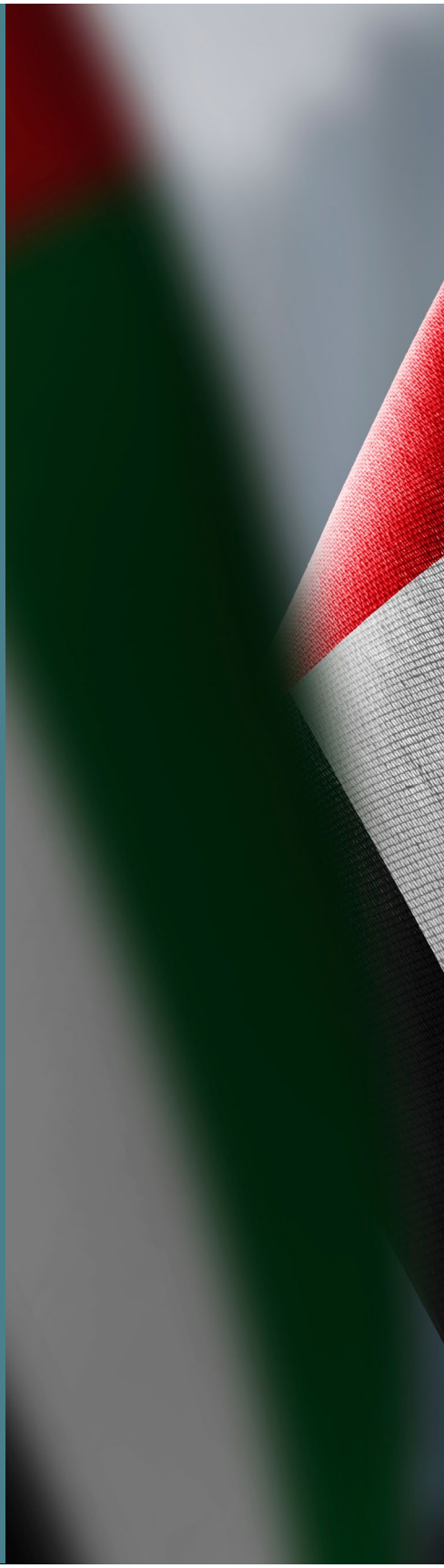

ترأس معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وفداً إماراتياً إلى العاصمة الإندونيسية جاكرتا لحضور قمة الأعمال والاستثمار لرابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان»، بهدف استكشاف فرص جديدة لتوطيد الشراكة التجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الرابطة التي تعد من بين أسرع مناطق العالم نمواً.

تعتبر القمة الحدث السنوي للسياسات الاقتصادية الذي يجمع رؤساء الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين وصانعي السياسات وقادة الأعمال لمناقشة القضايا الرئيسية التي تواجه جنوب شرق آسيا.

وعلى هامش الزيارة، التقى معالي ثاني بن أحمد الزيودي عدداً من رؤساء الوزراء والوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين من مختلف دول المنطقة كما عقد عدد من الاجتماعات الثنائية مع عدد منهم تم خلالها استكشاف المزيد من الفرص التجارية والاستثمارية بين الإمارات ورابطة آسيان، ومواصلة بناء توافق دولي في الآراء حول القضايا الرئيسية للتجارة العالمية في الفترة التي تسبق استضافة دولة الإمارات المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في فبراير المقبل.

وعقد معالي الزيودي اجتماعات ثنائية مع وزراء من الدولة المستضيفة إندونيسيا، شملت معالي ذو الكفل حسن وزير التجارة، ومعالي بهليل لاهاداليا وزير الاستثمار، ومعالي ساندياغا أونو وزير السياحة والاقتصاد الإبداعي. وركزت المناقشات على بدء تطبيق اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الدولتين الصديقتين، والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع سبتمبر الماضي. واتفق الجانبان خلال هذه اللقاءات على العمل بروح الفريق الواحد لضمان تحقيق مستهدفات هذه الاتفاقية التاريخية بالوصول إلى التجارة الخارجية غير النفطية إلى 10 مليارات دولار سنوياً في غضون 5 أعوام، مع التركيز على تعميق الشراكة في القطاعات ذات الاهتمام المشترك مثل الزراعة والطاقة والخدمات اللوجستية والسياحة والاقتصاد الإسلامي وغيرها.

وفي اليوم الثاني من القمة، سلط معالي الزيودي الضوء على الأهمية المتزايدة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في استراتيجية التجارة الخارجية لدولة الإمارات، وذلك خلال جلسة نقاشية بعنوان «الابتكار والاستدامة والازدهار: تعزيز الشراكة بين الإمارات وآسيان». وفي كلمته الرئيسية، أكد الزيودي أن دول جنوب شرق آسيا تعد شركاء تجاريين واستثماريين رئيسيين لدولة الإمارات كون الجانبان يتشاركان رؤية مستقبلية مشتركة داعمة لحرية التجارة وتدفق رؤوس الأموال باعتبارهما حافزين مهمين للنمو والازدهار، وسلط الزيودي الضوء على أبرز قطاعات التعاون المشترك مثل الزراعة والطاقة المتجددة والتكنولوجيا المتقدمة والخدمات اللوجستية والسفر والسياحة وغيرها.

وقال معاليه: «تعد قمة الأعمال والاستثمار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا منصة مهمة للتواصل مع الوزراء وكبار المسؤولين في واحدة من أكثر المناطق حيوية ونمواً في العالم، والمحادثات والقرارات التي تجري خلال القمة تنعكس بشكل مباشر على اقتصادات دول جنوب شرق آسيا، وتتخطاها إلى ما هو أبعد.»

وأضاف معاليه: «مع استمرار تحول مركز الثقل الاقتصادي العالمي شرقاً، يمكن لدولة الإمارات ورابطة آسيان استحداث منصة جديدة لتوفير الفرص وتوجيه رؤوس الأموال إلى القطاعات عالية النمو، وتطوير حلول جديدة في مجال الأمن الغذائي وتحول الطاقة وصناعات المستقبل القائمة على الابتكار.»

وتابع معاليه: «إن تركيز برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة الذي تنفذه دولة الإمارات لتوسيع شبكة شركائها التجاريين على دول جنوب شرق آسيا، عبر إبرام اتفاقيات مع كل من إندونيسيا وكمبوديا، ومواصلة إجراء محادثات للتوصل مع اتفاقيات مثيلة مع كل من تايلاند وفيتنام وماليزيا يؤكد الثقة المتزايدة لدولة الإمارات في هذه الاقتصادات الواعدة ودورها في تحقيق مستقبل أفضل للاقتصاد الآسيوي بشكل عام.»

وتحدث الزيودي كضيف شرف في لقاء مائدة مستديرة مع القطاع الخاص نظمها مركز آسيا هاوس البحثي بحضور ممثلي شركات رائدة متعددة الجنسيات لمناقشة تطور العلاقات بين دولة الإمارات ورابطة دول جنوب شرق آسيا. وخلال اللقاء، سلط معاليه الضوء على خطط دولة الإمارات لتوسيع شبكة شركائها التجاريين مع العالم، ورغبتها في بناء علاقات تجارية واستثمارية أقوى مع دول رابطة آسيان، التي تعتبر مركزاً جديداً مهماً للنمو.

وضم الوفد الإماراتي المشارك في قمة الأعمال والاستثمار لرابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» كلاً من سعادة عبد الله سالم الظاهري سفير الدولة لدى جمهورية إندونيسيا، وسعادة عبد الله سلطان العويس نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة وسعادة جمال سيف الجروان. الأمين العام لمجلس الإمارات للمستثمرين بالخارج، وأحمد إبراهيم المطوع. الرئيس التنفيذي الإقليمي لمجموعة موانئ أبوظبي، وداوود الشيزاوي؛ رئيس الملتقى السنوي للاستثمار، وعبد السليم في آي، الرئيس التنفيذي للعمليات في مجموعة اللولو الدولية، بالإضافة إلى ممثلين عن مجموعة موانئ أبوظبي، وغرف دبي، ومركز دبي للسلع المتعددة، وشركة جي 42 للرعاية الصحية ونخبة من رجال الأعمال والمستثمرين.

وتستعرض جهودها ومبادراتها في تعزيز الحماية لحقوق الملكية الفكرية في الدولة

الإمارات تشارك في اجتماعات الدورة الـ 64 للمنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو" بجنيف

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في سلسلة اجتماعات الدورة الـ 64 لجمعيات الدول الأعضاء للمنظمة العالمية للملكية الفكرية « الويبو»، خلال الفترة بين 6 وحتى 14 يوليو الماضي.

وقال سعادة الدكتور عبد الرحمن حسن المعيني، الوكيل المساعد لقطاع الملكية الفكرية بوزارة الاقتصاد: «إن دولة الإمارات بفضل توجيهات ورؤية القيادة الرشيدة، أولت اهتماماً كبيراً بتطوير بيئة وطنية حاضنة لأنشطة ومجالات الملكية الفكرية والابتكار وبراءات الاختراع وفق أفضل الممارسات العالمية، وتوفير الممكنات والتسهيلات الداعمة لنمو المشاريع القائمة على المعرفة والابتكار والبحث والتطوير».

وأضاف سعادته في كلمته التي ألقاها خلال مشاركته في اجتماعات الدورة: «تبنت الدولة رؤية استشرافية لتدشين منظومة تشريعية ريادية ساهمت في توفير حماية متكاملة لحقوق الملكية الفكرية للمواهب وأصحاب الكفاءات والمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال في الدولة، من خلال إصدار وتحديث سلسلة من السياسات والتشريعات الاقتصادية تضمنت قوانين «حماية حقوق الملكية الصناعية» و«العلامات التجارية» و«حقوق المؤلف والحقوق المجاورة»، حيث تلعب هذه المنظومة دوراً حيوياً وبارزاً في دعم التحول للنموذج الاقتصادي الجديد للدولة القائم على المرونة والاستدامة.

وتابع سعادته: «أن دولة الإمارات بجانب تطوير منظومتها التشريعية، حرصت على تعزيز شراكتها الإقليمية والدولية في حماية حقوق الملكية الفكرية والقطاعات الإبداعية والثقافية، بهدف مواكبة أحدث التطورات العالمية في هذا الصدد، حيث انضمت الدولة على مدار السنوات القليلة الماضية لثلاث اتفاقيات ومعاهدات دولية شملت «معاهدة بودابست»، واتفاق «ستراسبورغ»، و«نظام مدريد الدولي للعلامات التجارية».

وأوضح أنه في ضوء الجهود الوطنية المتسارعة لخلق تشريعات تنافسية للملكية الفكرية والانضمام لمعاهدات دولية متميزة، استطاعت الدولة تحقيق إنجازات متقدمة في الملكية الفكرية واستقطاب المواهب، ومن أبرزها الحصول على المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر «القدرة على استقطاب المواهب»، وذلك وفقاً لتقرير الازدهار العالمي لعام 2023، كما تبوأت الإمارات المراكز الأولى على المستويين العربي والإقليمي، ومراتب متقدمة عالمياً، في العديد من المؤشرات الخاصة بالابتكار والملكية الفكرية، ومن أهمها مؤشر الابتكار العالمي، حيث ساهمت هذه الجهود في تطوير الاختراعات والابتكارات الجديدة والبحث العلمي والتكنولوجيا، وتعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات الأجنبية والمواهب، ودعم نمو الاقتصاد الإماراتي وتنافسيته.

ووجه سعادته الشكر إلى الأمانة العامة للمنظمة على حرصها لتنظيم الدورة الـ 64 لهذا العام، والتي تمثل منصة مهمة للاطلاع على التجارب الإقليمية والعالمية في حماية حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى جهودها المثمرة والمستمرة في تبادل المعلومات والخبرات والمعرفة بين الدول لتعزيز الحماية لحقوق الملكية الفكرية، مؤكداً أن دولة الإمارات تثمن جهود المنظمة في المباحثات والمناقشات حول أنشطة ومجالات الملكية الفكرية لا سيما التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، إضافة إلى قدرتها على تحقيق النتائج المالية الإيجابية للمنظمة والتي تؤكد متانة الخدمات العالمية التي تقدمها، بما يساهم في رفع اقتصادات العالم المبنية على المعرفة والابتكار والإبداع.

واستعرض سعادته عدداً من الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية الداعمة لنمو بيئة الملكية الفكرية والابتكار في الدولة لمستويات أكثر تنافسية ومرونة ومن أبرزها، «رؤية نحن الإمارات 2031»، والتي وضعت الملكية الفكرية والابتكار ضمن المحاور الرئيسية لنمو واستدامة الاقتصاد الوطني، حيث حددت هذه الرؤية مستهدفاً وطنياً بأن تصبح دولة الإمارات ضمن أهم 10 دول عالمياً في استقطاب المواهب العالمية والحفاظ عليها بحلول العقد المقبل، و«الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية»، الهادفة إلى تعزيز نمو قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية في الدولة، وزيادة مساهمته لتصل إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي للدولة بحلول عام 2031، وكذلك «الاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم» ودورها في تعزيز مكانة الدولة بين رواد الابتكار على مستوى العالم.

خلال مشاركة وزير الاقتصاد بالاجتماع الخامس للجنة الوزارية التحضيرية الدائمة لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون الخليجي في صلالة بسلطنة عمان

الإمارات تؤكد التزامها بدعم آليات التكامل الخليجي لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون بحلول عام 2025

ترأس معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، وفد دولة الإمارات العربية المتحدة المشارك في الاجتماع الخامس للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بدول مجلس التعاون الخليجي، والذي عقد في مدينة صلالة بسلطنة عُمان.

وأكد معالي بن طوق، التزام دولة الإمارات بدعم آليات التكامل الخليجي في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية والتنموية، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، بدفع مسيرة العمل الخليجي المشترك قدماً، بما يصب في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز من رخاء شعوبها.

وقال معاليه: «إن الطفرة الهائلة التي حققتها الاقتصادات الخليجية على مدى السنوات الماضية، تدفعنا بقوة نحو توحيد جهودنا وخططنا الاستراتيجية لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام ٢٠٢٥، وهي المستهدف الرئيسي لبرنامج عمل هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية، وسيتم ذلك من خلال تبني مبادرات ومشاريع مبتكرة تعمل على تذليل العقبات أمام تحقيق هذه الغاية».

واستعرضت اللجنة عدداً من المواضيع الهامة المرتبطة بتعزيز جهود العمل الخليجي المشترك على المستويين الاقتصادي والتنموي وفي مقدمتها سبل استكمال الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، إضافة إلى مناقشة استخدامات الذكاء الاصطناعي في تعزيز جهود التنمية، وآليات تعزيز تنافسية الاقتصادات الخليجية، وغيرها من المبادرات الداعمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية بحلول عام ٢٠٢٥. كما اتفقت على المضي قدماً في المشاريع والمبادرات التي تساهم في تعزيز التعاون الخليجي وتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون.

وأشار معالي بن طوق إلى الفرص الهائلة التي تحملها التكتلات الاقتصادية ودورها في دعم استدامة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، في مواجهة التغيرات الحالية والمستقبلية والتي قد تؤثر على حركة الاقتصاد العالمي، وسلاسل التوريد، مؤكداً ضرورة التعامل مع مختلف التحديات وفق رؤية خليجية مشتركة، وقرارات مدروسة تخدم رؤية العمل الخليجي المستقبلي في المجالين الاقتصادي والتنموي.

وأكد معاليه أهمية الدور المحوري الذي تقوم به اللجنة في تبني سياسات استشرافية مبتكرة ومبادرات رائدة تخدم جهود العمل الخليجي من أجل دعم التكامل الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يصب في تعزيز تنافسية ومرونة الاقتصادات الخليجية عالمياً.

احصلوا على خدمات وزارة الاقتصاد بخطوات بسيطة وسهلة
عبر الموقع الإلكتروني

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة

لتحميل النشرة يرجى مسح Qr code

© جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد